HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.53
10 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير دول أطراف

البرازيل

[٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	الأرض والناس	١ - ١٣	٢
	ألف - وصف الإقليم	١ - ٤	٢
	باء - السمات السكانية	٥ - ٧	٢
	جيم - السمات الاقتصادية	٨ - ١٢	٣
	دال - المؤشرات الاجتماعية	١٣	٤
ثانيا -	الهيكل السياسي العام	١٤ - ٣٨	٤
	ألف - التاريخ السياسي	١٤ - ١٨	٤
	باء - التنظيم السياسي - الاداري	١٩ - ٣٨	٥
ثالثا -	الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان	٣٩ - ٤٩	٨
	ألف - الدستور والإطار القانوني	٣٩ - ٤٠	٨
	باء - الآليات الداخلية لحماية حقوق الإنسان	٤١ - ٤٩	٨
رابعا -	الإعلام والنشر	٥٠ - ٥٣	١٠
المصادر			
الجدول ١ - السكان وتوزيعهم، ١٩٩١			١٢
الجدول ٢ - تقديرات السكان النشطين اقتصاديا والأشخاص الشاغلين لوظائف، ١٩٧٢-١٩٩٠			١٣
الجدول ٣ - عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات وقيمة دخلهم الشهري تبعا للجنس وفئة الدخل الشهري			١٤

أولا - الأرض والناس

ألف - وصف الإقليم

١- تعد البرازيل، التي تبلغ مساحة سطحها ٩٦٦,٣ ٥١١ ٨ كيلومتر مربع الدولة الخامسة في الترتيب بين أكبر دول العالم. وتقع البرازيل في الجزء الشرقي الأوسط من أمريكا الجنوبية، وتشغل ما يقرب من نصف مجموع مساحتها (٤٨,٣٦ في المائة)، وتغطي، بالنسبة للعالم، ٥,٨٩ في المائة من مساحة اليابسة.

٢- والمسافات داخل الأراضي البرازيلية شاسعة، سواء من الشمال الى الجنوب أو من الشرق الى الغرب. إذ تبلغ المسافة بين أقصى نقطة في شمالها، على الحدود مع فنزويلا، وأقصى نقطة في جنوبها، على الحدود مع أوروغواي، ٤ ٣٩٤ كيلومترا، وبين أقصى نقطة في شرقها وأقصى نقطة في غربها ٣٢٨ ٤ كيلومترا. وتغطي البرازيل أربع مناطق زمنية، ثلاث منها في أراضيها القارية، والرابعة في جزرها المحيطية.

٣- وتمتد حدودها الوطنية لمسافة ١٢٧ ٢٣ كيلومترا: ٧١٩ ١٥ كيلومترا في البر و٤٠٨ ٧ كيلومترا من الشواطئ على طول المحيط الأطلسي. وجميع بلدان أمريكا الجنوبية لها حدود مشتركة مع البرازيل فيما عدا بلدين اثنين هما اكوادور وشيلي.

٤- وتقع معظم الأراضي البرازيلية بين مداري السرطان والجدي. والمناخ السائد استوائي وشبه استوائي.

باء - السمات السكانية

٥- وفقا للبيانات الأولية المستقاة من التعداد الوطني لعام ١٩٩١، يبلغ عدد سكان البرازيل ١٤٦,١ مليون نسمة، ٧٢,٢ مليون منهم من الذكور و٧٣,٩ مليون منهم من الاناث. وكان معدل سكان الحضر في ١٩٩٠ يقدر بنسبة ٧٢,٦ في المائة، ومن المنتظر أن يبلغ ٧٦,٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وكان معدل النمو السكاني في الثمانينات ١,٨٩ في المائة. وقد أخذت معدلات الخصوبة في الانخفاض تدريجيا: من ٤,٣٨ في المائة في ١٩٧٠ الى ٢,٩١ في المائة في ١٩٩٠، ومن المنتظر أن تنخفض الى ٢,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. ويبين الهرم العمري في ١٩٨٩ أن السكان يتصفون إجمالا بصغر السن الى حد كبير: إذ أن ٤٥ في المائة من السكان يقعون في المجموعة العمرية صفر - ١٩ سنة. ولو أن المتوسط العمري للسكان آخذ في الارتفاع التدريجي بسبب الزيادة في العمر المتوقع: من ٦١,٤ سنة (سكان الحضر) و٦٣,٨ سنة (سكان الريف) في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى توقع ٦٤ سنة (سكان الحضر) و٦٧,٥ سنة (سكان الريف) للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

٦- والتشكيل الإثني للسكان البرازيليين على النحو التالي: ٥٥ في المائة من البيض، و٣٨ في المائة من أنساب مختلطة، و٦ في المائة من السود، وواحد في المائة من مجموعات إثنية أخرى. ويبلغ السكان الهنود الذين لم يصطبغوا بصبغة ثقافية أخرى نحو ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة، مقسمين الى ٢٠٠ جماعة مختلفة (يعيش ٦٥ في المائة من السكان الهنود في منطقة الأمازون). والبرتغالية هي لغة البرازيل. ومعظم السكان يعتبرون، من حيث الدين، من الروم الكاثوليك (٩٠ في المائة من السكان ينسبون أنفسهم الى العقيدة الكاثوليكية)، غير أن هناك طوائف دينية أخرى عديدة. وللبروتستانتية والعبادات الأفريقية - البرازيلية حضور هام. والفصل تام بين الكنيسة والدولة، والدستور البرازيلي يضمن الحرية الدينية الكاملة.

٧- وكان معدل الأمية بين السكان الذين تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر في ١٩٨٩ أكثر من ١٧,٧ في المائة في المتوسط. وفي ١٩٩٠، لم يكن ٧٥ مليون شخص (٧١ في المائة) ينتفعون بشبكات الصرف الصحي؛ ولم تكن لدى ١٣ مليون شخص (١٢,٣ في المائة) سبل للوصول الى شبكات مياه الشرب؛ ولم يكن ٣٤ مليون شخص (٣٢ في المائة) ينتفعون بنظم جمع القمامة؛ ولم يكن ٤٥ مليون شخص (٤٢,٦ في المائة) ينتفعون بنظم صرف مياه الأمطار. وفي المناطق الريفية، كانت الأحوال أصعب حتى من ذلك بكثير: فلم تكن لدى ١٧ مليون شخص (٤٤,٤ في المائة) سبل للوصول الى مصادر المياه النقية، ولم يكن ٢٥ مليون شخص (٦٥ في المائة) ينتفعون بشبكات الصرف الصحي.

جيم - السمات الاقتصادية

٨- وكان من أكثر ما يتصف به الاقتصاد البرازيلي في الثمانينات: الركود، والتضخم المستمر، وتركز الدخول والأصول في أيد قليلة والفوائض المرتفعة في الميزان التجاري التي كانت توجه الى خدمة الدين الأجنبي. وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٩١، أصبحت البرازيل مصدرا كبيرا لرأس المال. وقد ظهرت منذ ١٩٩١ علامات على التحسن في الاقتصاد البرازيلي، على الرغم من استمرار معدلات التضخم العالية (بلغ التضخم الإجمالي نسبة ١١٩ ١ في المائة في ١٩٩٢؛ و٤٧٧ ٢ في المائة في ١٩٩٣). وقد أخذت الاستثمارات الأجنبية في البرازيل تتزايد منذ ١٩٩٠ بمعدل ٤ في المائة سنويا تقريبا (٣,٩ في المائة في ١٩٩١؛ و٣,٦ في المائة في ١٩٩٢، و٤,٣ في المائة في ١٩٩٣). وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، استهلت الحكومة برنامجا للتثبيت يرمي الى كبح التضخم. وقد بدأ استخدام عملة جديدة (الريال) وهبطت معدلات التضخم منذ ذلك الحين هبوطا شديدا.

٩- ويصل الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي الى ٣٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية كلها. وفيما بين ١٩٥٠ و١٩٨٠ ارتفع معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢ في المائة. ورغم أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي انخفض فيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٢، فقد طرأت عليه زيادة في ١٩٩٣ بنسبة ٤,٥ في المائة. وفي ١٩٩٢، بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤٢٤,٨ مليار دولار. وفي ١٩٩٣ وصلت الاحتياطيات الدولية البرازيلية (بالمفهوم الصافي) الى ٣٢,٢١١ مليار دولار.

١٠- في ١٩٩٠ كان السكان النشطون اقتصاديا يبلغون ٤٣ في المائة من مجموع السكان. ونظرا الى بطء معدل نمو الاقتصاد فقد زادت البطالة في ١٩٩١ و١٩٩٢، إلا أنها انخفضت في ١٩٩٣ (٤,٥ في المائة). وفي ١٩٩١، كان ٤٨ في المائة من أفراد القوة العاملة يعملون في القطاع غير الرسمي للاقتصاد. ولا يزال النمو الاقتصادي المستدام متوقفا على تحديث نظام الانتاج وعلى الاستثمارات الخاصة الضخمة في التكنولوجيا، وعلى الاستثمارات العامة في البنية الأساسية، وعلى استمرار الانخفاض في معدلات التضخم.

١١- والبرازيل بلد مصدِّر، ورغم كثرة حدوث فوائض في الميزان التجاري (١٥,٧ مليار دولار حسب تسليم ظهر السفينة في ١٩٩٢ و١٣ مليار دولار في ١٩٩٣)، فإن هذه الفوائض توجه الى تعزيز احتياطيات البلاد علاوة على خدمة الدين الأجنبي. وفي ١٩٩٣ بلغ مجموع الصادرات ٣٨,٧ مليار دولار. والمرتقبات لصادرات ١٩٩٤ تبلغ ٤٣,٣١ مليار دولار (بزيادة ١٢ في المائة). كما زادت الواردات منذ ١٩٩٢ (٢٠,٦ مليار دولار في ١٩٩٢، و٢٥,٧ مليار دولار في ١٩٩٣)، ومن المحتمل أن تصل الى ٣٠,١ مليار دولار في ١٩٩٤ (بزيادة ١٧,٥ في المائة بالنسبة الى ١٩٩٣).

١٢- وتعد البرازيل، التي تبلغ حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي ٩٣٥ ٢ دولارا، من بين البلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها تنتمي الى فئة الدخل المتوسط الى العالي؛ بيد أنه لا بد من النظر الى هذه البيانات الإجمالية في ضوء توزيع الدخل الوطني الذي يتسم بعدم المساواة. إذ يكسب أفقر ٥٠ في المائة من السكان ١١,٢ في المائة فقط من مجموع الدخل، في حين أن أغنى ١٠ في المائة يحصلون على ٤٩,٧ في المائة منه (بيانات ١٩٩٠). ووفقا لبيانات ١٩٩٢، فإن ٢٤,٢ في المائة من السكان لا يحصلون إلا على الحد الأدنى للأجور، كما أن ٨,٤ في المائة ليس لهم أي دخل على الإطلاق. ويتأرجح متوسط قيمة الحد الأدنى للأجور حول ٧٠ دولارا في الشهر.

دال - المؤشرات الاجتماعية

١٣- توضح المؤشرات الاجتماعية عدم تساوي توزيع الدخل في البلاد. فقد أدى الركود الاقتصادي في الثمانينات والتضخم الى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور؛ ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ فقدت الرواتب ٣٠,٦٧ في المائة من قيمتها. ولم تواكب القيمة الحقيقية للأجور الزيادات الملحوظة في أسعار الأغذية. فوفقا للبيانات التي قدمتها وزارة العمل الاجتماعي، لا يصل ٦٧ في المائة من جميع البرازيليين الى مستويات الاستهلاك الدنيا التي أوصت بها منظمتا الأغذية والزراعية والصحة العالمية. وقد أخذ معدل الأمية في الانخفاض: فقد نقص من ٢٥,٥ في المائة في ١٩٨٠ الى ١٨ في المائة في ١٩٩٢، إلا أنه لا يزال مرتفعا. ويبلغ معدل وفيات الأطفال ٦٤ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١ مولود حي.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - التاريخ السياسي

١٤- وصل البرتغاليون في عام ١٥٠٠ الى الأراضي التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم البرازيل ليجدوا فيها سكانا أصليين طابعهم الترحال. وقد هلك القسم الأعظم من هؤلاء السكان الأصليين على مدى القرون بفعل الأوبئة والأمراض التي نقلها اليهم الرجل الأبيض، ولم يعد باقيا اليوم في البرازيل سوى نحو ٠٠٠ ٢٥٠ هندي. ويتصف التاريخ الاستعماري البرازيلي بدورات اقتصادية بدأت بتصدير الخشب البرازيلي (أوائل القرن السادس عشر)، ثم قصب السكر (القرنان السادس عشر والسابع عشر)، والذهب والماس (القرن الثامن عشر)، وذلك اعتماداً على الاستخدام المكثف لعمل العبيد الأفارقة الذين جلبهم البرتغاليون. وكان وجود العبيد السود في البلاد وما تبعه من تمازج الأجناس (ليس فقط بين البيض والسود، وإنما أيضا بين البيض والهنود) من العوامل التي حددت السمات الإثنية والثقافية والاجتماعية للبرازيل. وقد ألغي الرق في ١٨٨٨.

١٥- وقد احتفظت البرازيل بعد استقلالها في ١٨٢٢ خلال العهد الإمبراطوري بروابط خاصة مع البرتغال (كان الإمبراطوران من أفراد الأسرة المالكة البرتغالية). وقد انتهي العهد الإمبراطوري في ١٨٨٩ بإعلان الجمهورية. وفي ذلك الوقت بدأ الأخذ بالنظام الفيدرالي غير المركزي المستوحى من دستور الولايات المتحدة.

١٦- وابتداء من عام ١٩٣٠، مرت الجمهورية بفترة من التقلبات المؤسسية التي أفضت الى إصلاحات تحديثية سياسية واقتصادية واجتماعية. وفي سنة ١٩٣٧، سن الرئيس غيتوليو فارغاس، وهو أحد قادة

مسيرة تغيير اطار البلاد، دستورا ذا طابع ديكتاتوري الى حد كبير، وحكم البلاد، ماضيا في برنامجه الإصلاحي، كديكتاتور الى أن أقصي عن الحكم في ١٩٤٥. وأعقبت ذلك فترة مضطربة، وإن تكن قد سادت فيها الحلول الدستورية، الى أن انتخب جوسيلينو كوبيتشيك ثم خليفته جانيو كوادروس. وبعد استقالة الأخير من منصبه، في ١٩٦١، ولما يتم سنة واحدة من حكمه، انغمست البلاد في أزمات متتالية أسفرت عن وقوع انقلاب عسكري في ١٩٦٤.

١٧- وقد ألغى النظام العسكري الضمانات الدستورية وقيَّد الحقوق المدنية والسياسية، وخنق المعارضة. وفي مطلع الأمر، كانت الحكومات العسكرية تحقق نتائج اقتصادية ايجابية، وذلك الى حد ما على حساب استدانة أجنبية ثقيلة، ولكن المشاكل السياسية الملحة اشتدت في الثمانينات بفعل الصعوبات الاقتصادية الملحوظة الناجمة عن أزمة الديون (معدلات تضخم مرتفعة، وانخفاض في النمو الاقتصادي، وخسارة في القدرة التنافسية للاقتصاد البرازيلي). وقد شهدت نهاية النظام العسكري في ١٩٨٥ حملة شعبية من أجل المطالبة بالانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، ولو أن الانتخابات لم تجر بالفعل إلا في ١٩٨٩ بعد فترة انتقالية تولت فيها السلطة حكومة مدنية. وفي شباط/فبراير ١٩٨٧ أنشئت الجمعية التأسيسية الوطنية لوضع مسودة دستور جديد يقوم على المبادئ الديمقراطية ويرمي الى كفالة الحقوق والضمانات الفردية والجماعية. وفي ١٩٨٩، توجت عملية إعادة الديمقراطية بانتخاب رئيس الجمهورية، فرناندو كولور، بالاقتراع العام.

١٨- وبعد مساءلة قانونية طويلة، عزل الرئيس فرناندو كولور من منصبه بطريقة قانونية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بتهمة الفساد. وحسبما ينص عليه الدستور، تولى رئاسة البلاد ايتمار فرانكو نائب الرئيس. وقد جرت عملية المساءلة القانونية للرئيس بمشاركة مكثفة من الشعب، وفي ظل التمسك التام بالقواعد الدستورية.

باء - التنظيم السياسي - الإداري

١- تنظيم الدولة

١٩- البرازيل جمهورية اتحادية فيدرالية. ويتكون الاتحاد من ٢٦ ولاية، ومنطقة فيدرالية واحدة (تقع فيها العاصمة)، و٤٩١ ٤ بلدية. ونظام الحكم رئاسي. والفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكم مستقلة وتتصف علاقاتها المتبادلة بالانسجام.

٢٠- وحدود اختصاص الاتحاد، والولايات، والمنطقة الاتحادية، منصوص عليها بالتفصيل في الدستور الفيدرالي.

٢- الفرع التنفيذي

٢١- يتكون الفرع التنفيذي من رئيس الجمهورية ووزراء الدولة الذين يقوم بتعيينهم. ومدة رئاسة رئيس الجمهورية خمس سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه لمدة إضافية. وصلاحيات رئيس الجمهورية منصوص عليها بالتفصيل في الدستور. وهناك هيئتان متصلتان بصورة مباشرة برئيس الجمهورية تتوليان تقديم المشورة، هما: مجلس الجمهورية الذي يبدي له الرأي بشأن الحالات التي يتدخل فيها الاتحاد وحالة الدفاع وحالة

الحصار، وبشأن المسائل المتصلة باستقرار المؤسسات الديمقراطية؛ ومجلس الدفاع الوطني، الذي يعالج المسائل المتصلة بالسيادة الوطنية والدفاع عن الدولة الديمقراطية.

٢٢- يعرف القانون البرازيلي جريمة تسمى "جريمة المسؤولية" وهي تشمل الأفعال التي يقترفها الرئيس "والتي تنطوي على محاولة المساس بالدستور الفيدرالي، وبوجه خاص ما يلي: الوظائف المستقلة للفرعين التشريعي والقضائي، والوزارة العمومية، والسلطات الدستورية لوحدات الاتحاد؛ والحقوق السياسية والفردية والاجتماعية؛ ودواعي الاستقامة في إدارته؛ والامتثال للقانون وأحكام القضاء". وإذا ما صح توجيه الاتهام الى الرئيس، حوكم أمام مجلس الشيوخ الفيدرالي عن جرائم المسؤولية أو أمام المحكمة الفيدرالية العليا عن الأفعال الجنائية العادية.

٢٣- ويمكن استدعاء وزراء الدولة أمام مجلس النواب أو مجلس الشيوخ الفيدرالي لتقديم معلومات عن المسائل التي تكون موضع عنايتهم. فإذا ما قصروا في الإذعان لاستدعاءات من هذا القبيل، أمكن اعتبارهم مذنبين بارتكاب جريمة المسؤولية.

٣- الفرع التشريعي

٢٤- يتولى الكونغرس الوطني ممارسة السلطة التشريعية، وهو مكون من مجلس أعلى هو مجلس الشيوخ الفيدرالي، ومجلس أدنى هو مجلس النواب. ومدة عضوية مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ومدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات. ويمنح أعضاء المجلسين حصانة برلمانية ولا يمكن مقاضاتهم على آرائهم أو أقوالهم أو على تصويتهم. وللكونغرس أن يشرّع لأي مسألة تدخل في دائرة اختصاص الاتحاد، وذلك بموافقة رئيس الجمهورية. وتدخل الأمور التالية، في جملة أمور، في صلاحيات الكونغرس الوطني وحده: البت في أمر المعاهدات والاتفاقات والصكوك الدولية التي قد تنطوي على فرض أعباء أو التزامات يتحملها الوطن؛ والإذن لرئيس الجمهورية بإعلان الحرب أو عقد السلم؛ والموافقة على إعلان "حالة الدفاع" وحالات تدخل السلطات الفيدرالية؛ والإذن بإعلان حالة الحصار، أو وقف العمل بأي من هذه التدابير ووقف تصرفات الفرع التنفيذي التي تتجاوز صلاحياته المعتادة أو تتعدى حدود التفويض التشريعي الممنوح له؛ والفصل فيما يقدمه رئيس الجمهورية من حسابات؛ وفحص تصرفات الفرع التنفيذي ومراقبتها؛ وصون اختصاصه التشريعي إزاء سلطة الفرعين الآخرين في تحديد المعايير.

٤ - الفرع القضائي

٢٥- وأجهزة الفرع القضائي هي: المحكمة الفيدرالية العليا، والمحاكم العليا للولايات، والمحاكم الفيدرالية الاقليمية والقضاة الفيدراليون؛ ومحاكم العمل وقضاتها؛ والمحاكم الانتخابية وقضاتها؛ والمحاكم العسكرية وقضاتها؛ والمحاكم الجزئية التابعة للولايات وللاتحاد وقضاتها. والمقر الرئيسي للمحكمة الفيدرالية العليا ومحاكم الدرجات العليا يكون في العاصمة الاتحادية، وتغطي ولايتها القضائية كافة أراضي الوطن.

٢٦- وللمحاكم أن تعلن بأغلبية أصوات أعضائها عدم دستورية أي قانون أو قرار معياري صادر عن السلطة العمومية.

٢٧- والمحكمة الفيدرالية العليا هي المسؤولة عن حماية الدستور، ولها الولاية القضائية الأصيلة في الفصل في القضايا المتعلقة بعدم دستورية القوانين أو القرارات المعيارية الصادرة عن الاتحاد أو الولايات؛ وفي الدعاوى القضائية والمنازعات بين الاتحاد والولايات، أو الاتحاد والمنطقة الفيدرالية، أو فيما بين أي طرفين منهما؛ وفي طلبات تسليم المجرمين المقدمة من الدول الأجنبية؛ وفي تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا لولاية وأي محكمة أخرى، وفيما بين محاكم الدرجات العليا، أو بين هذه المحاكم وأي محكمة أخرى؛ وفي طلبات استصدار أوامر منع التنفيذ المتصلة بالدعاوى المستندة استنادا مباشرا الى منافاة الدستور.

٢٨- وتتشكل المحكمة الفيدرالية العليا من ١١ عضوا يعينهم رئيس الجمهورية بعد الحصول على موافقة أغلبية مطلقة في مجلس الشيوخ الفيدرالي.

٢٩- والمحكمة العليا للولايات لها، من جملة وظائف أخرى، الولاية القضائية الأصيلة في الفصل في تنازع الاختصاص بين أي محكمتين (فيما عدا الأمور التي تدخل في صلاحيات المحكمة الفيدرالية العليا)، وتنازع الاختصاص بين السلطات الإدارية والقضائية للاتحاد، أو بين السلطات القضائية لإحدى الولايات والسلطات الإدارية لولاية أخرى.

٣٠- والمحاكم الفيدرالية الإقليمية لها الولاية القضائية الأصيلة في الفصل في الطعون الجنائية ودعاوى الإبطال التي يرفعها المحاكمون أمامها وأمام القضاة الفيدراليين في الاقليم، وهي تقوم بدور محكمة الاستئناف في المسائل التي فصل فيها قضاة فيدراليون أو قضاة الولايات في معرض ممارستهم للاختصاصات الفيدرالية في دائرة ولايتهم القضائية. والقضاة الفيدراليون مسؤولون عن الفصل في المنازعات التي تتعلق بحقوق الهنود.

٣١- وتقوم محاكم العمل بالتوفيق والفصل في منازعات العمل الفردية والجماعية بين المستخدمين وأصحاب العمل، بما في ذلك المنازعات التي تقع في دوائر الإدارة العامة.

٣٢- وتفصل المحاكم العسكرية في الجرائم العسكرية التي ينص عليها القانون. وتتشكل المحكمة العسكرية العليا من ١٥ عضوا يعينهم لمدى الحياة رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الشيوخ الفيدرالي؛ ويكون خمسة منهم من المدنيين.

٣٣- وتقوم ولايات الاتحاد بتنظيم محاكمها، ويحدد دستور كل منها الاختصاصات القضائية لهذه المحاكم.

٣٤- والقضاة يعينون لمدى الحياة. فلا يمكن عزلهم ولا يمكن تخفيض رواتبهم لأي سبب من الأسباب.

٣٥- وينص الدستور على أن المحامي شخص لا غنى عنه لإقامة العدالة، وأن له حصانة على التصرفات أو الآراء التي تصدر عنه أثناء أدائه لوظائفه المهنية.

٣٦- ووفقا للدستور، تعد إدارة المحامي العام مؤسسة لازمة لوظيفة القضاء، ومهمتها هي تقديم الإرشاد القانوني والدفاع، على كافة المستويات، لمن يحتاجون الى المساعدة القضائية.

٥- الوزارة العمومية

٣٧- الوزارة العمومية، وهي تسمى في بعض الأحيان "الفرع الرابع"، مؤسسة لا توجد إلا في أمريكا اللاتينية. والوزارة العمومية مؤسسة دائمة وضرورية للأداء القضائي للدولة. ورغم أنها لا تنتمي الى الفرع القضائي، إلا أنها مسؤولة عن حماية نظام القضاء، ونظام الحكم الديمقراطي، والحقوق والمصالح الاجتماعية والفردية التي منازع فيها. ولا يجوز أن يمارس أنشطة الوزارة العمومية إلا موظفون دائمون يكونون قد اجتازوا امتحانا عموميا. ويتمتع أفراد الوزارة العمومية بنفس الضمانات التي يتمتع بها القضاة. ويحظى مبدأ الاستقلال الذاتي النسبي للولايات بالاحترام في أعمال الوزارة العمومية: فإلى جانب الوزارة العمومية الفيدرالية، هناك وزارة عمومية لكل ولاية من ولايات الاتحاد.

٣٨- ومن بين الوظائف المؤسسية للوزارة العمومية: رفع القضايا الجنائية التي تمس المصلحة العامة، وإقامة الدعاوى القضائية المدنية واتخاذ سائر الاجراءات المدنية العمومية من أجل حماية التراث الاجتماعي والأموال العامة، والبيئة وغير ذلك من المصالح الجماعية والمتفرقة؛ والدفاع أمام القضاء عن حقوق السكان الأصليين ومصالحهم.

ثالثا - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

ألف - الدستور والإطار القانوني

٣٩- أتى الدستور البرازيلي لعام ١٩٨٨ معبرا عن الجهود التي بذلها المشرعون لتوطيد وتوسيع الحقوق والضمانات الأساسية المدرجة في ديباجة الدستور (دولة ديمقراطية موجهة لكفالة الحقوق الاجتماعية والفردية، والحرية، والأمن، والرفاه، والتنمية، والمساواة والعدالة، بوصفها قيما سامية لمجتمع متحاب وتعددي لا يعرف التحيز)، والمؤكدة في "المبادئ الأساسية" (المواطنة، وكرامة الإنسان، وسيادة حقوق الإنسان، وعدم التمييز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو اللون أو السن، ومنح حق اللجوء السياسي) والمفصّلة في خمسة فصول تتناول الحقوق والواجبات الفردية والجماعية؛ والحقوق الاجتماعية؛ والجنسية؛ والحقوق السياسية؛ والأحزاب السياسية.

٤٠- ولا ينص الدستور على أي استثناء أو انتقاص من الحقوق والحريات الأساسية. بيد أنه يجوز فرض قيود على بعض الحقوق إذا ما أعلنت حالة الدفاع أو حالة الحصار. ويتضمن الدستور أحكاما بشأن نطاق وأجل تلك القيود.

باء - الآليات الداخلية لحماية حقوق الإنسان

٤١- ينص الدستور على أدوات اجرائية تهدف الى كفالة مراعاة الحقوق. ولكل مواطن الحق في الحصول على معلومات من الوكالات العامة عن الأمور التي تهمه شخصيا أو عن الأمور ذات الأهمية الجماعية أو العامة خلال فترة منصوص عليها في القانون. ويمكن أن تحال الى السلطات العامة الالتماسات المقدمة دفاعا عن الحقوق أو للاعتراض على اجراءات غير قانونية أو على إساءة استعمال للسلطة. ولا يمكن للقانون أن يستثني أي ضرر أو تهديد موجه الى الحقوق من مجال نظر القضاء. ولا يمكن للقانون أن يمس الحقوق

المكتسبة أو الأحكام والقرارات القضائية النهائية. ويعاقب القانون على أي شكل من التمييز ضد الحقوق والحريات الأساسية. وينص الدستور على ستة سبل أساسية للإنتصاف من أجل حماية الحقوق المهددة بالخطر ألا وهي أمر الإحضار أمام المحكمة، وأمر تقديم البيانات الى المحكمة، وأمر الامتثال، وأمر الامتثال الجماعي، وأمر الامتناع، والدعوى الشعبية، والدعوى المدنية العامة.

٤٢- والحقوق والضمانات المنصوص عليها في الدستور لا تستبعد غيرها من الحقوق والضمانات المستمدة من الصكوك القانونية الدولية التي تكون البرازيل طرفا فيها. ويجب أن يقر الكونغرس الوطني (بواسطة مرسوم تشريعي) الصكوك القانونية الدولية التي توقع عليها البرازيل وأن يعتمدها رئيس الجمهورية. وبعد إصدار هذه الصكوك، أي نشرها في صحيفة الوقائع الرسمية للاتحاد، تصبح الصكوك المعتمدة قاعدة من قواعد النظام القانوني الوطني ويتعين تنفيذها الزاميا. ويصبح بوسع المحاكم والسلطات المختصة حينئذ أن تستند إليها وأن تطبقها رأسا.

٤٣- ويجب على جميع السلطات، سواء كانت قضائية أو إدارية، وأيا كان مستواها، أن تحترم الأحكام الدستورية والقانونية المتصلة بحماية حقوق الإنسان. وليس هناك أي سلطة لها اختصاص حصري ومحدد في هذا المجال. فالسلطات القضائية والوزارة العمومية لها جميعا صلاحية حماية حقوق الإنسان المهددة. ويستطيع أي ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان أن يحصل على انتصاف قانوني من خلال الدعاوى القانونية التي يمكن رفعها ضد الاتحاد ذاته أو ضد ولايات الاتحاد. أو البلديات، أو المنطقة الفيدرالية، وأي كيان عمومي.

٤٤- ويستطيع الأفراد الذين يشعرون بأن حقوقهم قد مُست بضرر أن يلجأوا مباشرة الى الوزارة العمومية وذلك على مستوى الولاية (يوجد في معظم المقاطعات ممثل للوزارة العمومية) أو على المستوى الفيدرالي بحسب توزيع الاختصاصات. ومجلس الدفاع عن حقوق الإنسان هو جهاز آخر يستطيع الأفراد اللجوء اليه مباشرة. ويتشكل المجلس، الذي يتشاطر أعضاؤه سلطات متساوية، من ممثلين عن الإدارة العامة الفيدرالية والمجتمع المدني، ويرأسه وزير العدل. ويتلقى المجلس الشكاوى والإتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من الأطراف المعنية ذاتها أو من أطراف ثالثة، أو حتى من الصحافة، ويقدم للسلطات المختصة، اقتراحاته وتوصياته بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية. والمجلس ليس هيئة تنفيذية وليست له سلطة قسرية على السلطتين الإدارية والقضائية؛ ولا يملك إلا أن يدعوها ويوصيها أن تتخذ التدابير التي يتوجب اتخاذها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها وتصحيحها. ويقوم المجلس، بالتعاون مع الوزارة العمومية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، برصد الكيفية التي تعالج بها السلطات المختصة حالات محددة من انتهاكات حقوق الإنسان تكون قد علمت بها.

٤٥- ينص القانون الذي أوجد المجلس في عام ١٩٦٤ على أن تكون وظائفه على النحو التالي: "القيام بالتحريات والتحقيقات والدراسات بشأن فاعلية القواعد التي تنظم حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي، وفي الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتعاون مع الأمم المتحدة في جميع الأمور المتصلة باتخاذ مبادرات لكفالة احترام حقوق الإنسان أو تنفيذ التدابير اللازمة في هذا الصدد.".

٤٦- تتولى الوزارة العمومية الدفاع القضائي عن حقوق الهنود. كما يمكن إحالة الشكاوى المقدمة من الهنود الى المجلس العام للدفاع عن الحقوق الهندية، وهو هيئة أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩١ داخل الوزارة العمومية لتلقي الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الهنود ومجتمعاتهم والتحقيق فيها وتقييمها وإحالتها الى السلطات المختصة.

٤٧- ويتولى المجلس الوطني للسياسات الجنائية والعقابية الدفاع عن الحقوق الجماعية للأفراد المحتجزين، وهو هيئة موصولة بوزارة العدل.

٤٨- وتنظر محاكم الولايات في انتهاكات الحقوق باعتبارها محاكم ابتدائية؛ وبعد ذلك يمكن للأطراف المعنية أن تستأنف الحكم أمام محكمة الدرجة الأعلى (المحكمة العليا للولاية أو محاكم الاستئناف، حسب الاقتضاء). ومن الممكن، في حالات استثنائية، الطعن مباشرة أمام المحكمة الفيدرالية العليا في قرارات محاكم الدرجة الأعلى؛ بيد أن تلك الحالات نادرة جدا حيث أن دور المحكمة الفيدرالية العليا هو دور المحكمة الدستورية في المقام الأول.

٤٩- وفيما يتعلق بدور الشرطة، فإن الشرطة الفيدرالية وشرطة الولايات (المدنية والعسكرية) لها اختصاصات مختلفة. فالشرطة الفيدرالية تتبع وزارة العدل مباشرة ووظائفها منصوص عليها في الدستور الفيدرالي (المادة ١٤٤) وهي التحقيق في الجنايات التي تقترف بحق النظام السياسي والاجتماعي أو أموال الاتحاد وخدماته ومصالحه علاوة على الجرائم الأخرى التي تكون لها عواقب تتعدى حدود الولاية الواحدة أو تكون لها عواقب دولية، مما يتطلب اتخاذ إجراء قمعي موحد؛ ومنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وأداء وظائف حرس السواحل والشرطة الجوية وشرطة الحدود؛ والقيام لوحدها بأداء وظائف الشرطة القضائية للاتحاد. وتعمل شرطة الولايات تحت سلطة حكام ولايات الاتحاد وتتكون من الشرطة المدنية التي تحقق في الجرائم والمخالفات الجنائية وتقوم بدور الشرطة القضائية على مستوى الولاية، ومن الشرطة العسكرية التي ترتدي زيا خاصا ويعهد إليها بحفظ النظام (خفارة الشوارع والأماكن العامة، وقمع السلوك الذي قد يخل بأمن المواطنين، والمحافظة على النظام ومنع مخالفات المرور). والشرطة العسكرية ليست جزءاً من القوات المسلحة.

رابعا - الإعلام والنشر

٥٠- تترجم جميع الصكوك القانونية الدولية التي تعالج حماية حقوق الإنسان والتي تنضم إليها البرازيل الى اللغة البرتغالية، وتنشر في صحيفة الوقائع الرسمية التي توزع في كافة أنحاء البلاد، ومن ثم يستطيع أي شخص الحصول عليها دون مقابل تقريبا. وعلاوة على ذلك، تنشر المعلومات عن التصديق داخليا على الصكوك القانونية الدولية من خلال شبكة إذاعة وطنية تذيع برنامجا يوميا يحيط الجمهور علما بأنشطة الفرعين التنفيذي والتشريعي.

٥١- تقوم الهيئات الرسمية وجمعيات المجتمع المدني (مثل الهيئات الجامعية، والنقابات، ورابطة المحامين البرازيليين) والكنيسة الكاثوليكية بطبع ونشر نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وتنشر النقابات والكنيسة الكاثوليكية محتويات هذه الصكوك في شكل كتيبات

إعلامية شعبية. وفي بعض الحالات تقوم الأجهزة الرسمية بطبع وتوزيع نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع هيئات دولية مثل اليونيسيف.

٥٢- تعمل الحكومة والمجتمع المدني على تنظيم مناظرات حول الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان وحول امتثال البرازيل لها. وقد رعت الحكومة، على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات، حلقات دراسية ودورات تدريبية للموظفين المدنيين عن حقوق الإنسان، وجرى ذلك في بعض الحالات بالتعاون مع منظمات دولية (مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان).

٥٣- وتقوم وزارة العلاقات الخارجية، بالتعاون مع هيئات أخرى من هيئات الإدارة الفيدرالية المكلفة بتنفيذ الصكوك، بإعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان لتقديمها الى الهيئات المسؤولة عن رصد هذا التنفيذ. وهذه التقارير لا تطرح للمناقشة العامة.

المصادر

وثيقة أعدتها البرازيل من أجل المؤتمر الدولي المعني بالتغذية (منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية، روما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢). مجلس تنسيق الخطوط الإرشادية الاجتماعية الكلية، أمانة الأمور الاستراتيجية - إدارة الخطوط الإرشادية الاجتماعية الكلية التابعة لرئاسة الجمهورية/وزارة العمل الاجتماعي/وزارة الصحة/وزارة الزراعة واصلاح الأراضي.

دستور جمهورية البرازيل الاتحادية.

المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

وزارة العدل/ مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان/الأمانة الوطنية لحقوق المواطنين والعدالة.

الجدول ١

السكان وتوزيعهم، ١٩٩١

المنطقة	السكان (بالآلاف)	٪	المساحة (بالكيلومتر المربع)	٪
الشمال	١٠ ١٤٦	٦,٩	٣ ٨٥١ ٥٤٠,٤	٤٥,٢
الشمال الشرقي	٤٢ ٣٨٨	٢٩,٠	١ ٥٥٦ ٠٠١,١	١٨,٣
الجنوب الشرقي	٦٢ ١٢٦	٤٢,٥	٩٢٤ ٢٦٦,٣	١٠,٩
الجنوب	٢٢ ٠٨٠	١٥,٢	٥٧٥ ٣١٦,٢	٦,٨
الوسط - الغرب	٩ ٤٢٠	٦,٤	١ ٦٠٤ ٨٥٢,٣	١٨,٦
المجموع	١٤٦ ١٦٠	١٠٠,٠	٨ ٥١١ ٩٦٦,٣	١٠٠,٠

المصدر: **تقديرات** PR/SAE/DME - Estimates.

الجدول ٢

تقديرات السكان النشطين اقتصاديا والأشخاص الشاغلين لوظائف، ١٩٧٢-١٩٩٠

السنة	الأشخاص النشطون اقتصاديا			الأشخاص الشاغلون لوظائف		
	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الوظائف غير الزراعية	الوظائف الزراعية
١٩٧٢	٣٦ ٩٥٦	٢٠ ٦٧٢	١٦ ٢٨٤	٣٥ ٨٢٥	٢٠ ١٩٩	١٥ ٦٢٦
١٩٧٣	٣٩ ٧٥٨	٢٢ ٤٤٢	١٧ ٣١٦	٣٨ ٧٠٠	٢١ ٧٠٢	١٦ ٩٩٨
١٩٧٦	٣٩ ٩٧٤	٢٤ ٧٤٤	١٥ ٢٣٠	٣٩ ٢٣٨	٢٤ ٥٣٧	١٤ ٧٠١
١٩٧٧	٤٢ ٩٣٦	٢٦ ٨٤٤	١٦ ٠٩٢	٤١ ٩٤٠	٢٦ ٣٢٧	١٥ ٦١٣
١٩٧٨	٤٤ ٤١٢	٢٨ ٥٨٤	١٥ ٨٢٩	٤٣ ٣٦٤	٢٨ ٦٤٧	١٤ ٧١٨
١٩٧٩	٤٥ ٨٨٦	٣٠ ١٥٤	١٥ ٧٣٢	٤٤ ٦٢٠	٣٠ ٠٠٩	١٤ ٦١١
١٩٨١	٤٨ ١١٣	٣٢ ٩١٢	١٥ ٢٠١	٤٦ ٠٦٣	٣١ ٥٥٦	١٤ ٥٠٧
١٩٨٢	٥٠ ٦٤١	٣٥ ٠٨٣	١٥ ٥٥٨	٤٨ ٦٥١	٣٣ ٦٣٨	١٥ ٠١٣
١٩٨٣	٥١ ٨٧٤	٣٦ ٠٩٣	١٥ ٧٨١	٤٩ ٣٥٣	٣٣ ٧٢٩	١٥ ٦٢٤
١٩٨٤	٥٣ ٠٥٠	٣٧ ٥٤٦	١٥ ٥٠٥	٥٠ ٧٩٠	٣٥ ١٩٠	١٥ ٦٠١
١٩٨٥	٥٥ ٥٤٧	٣٩ ٧١٨	١٥ ٨٢٩	٥٣ ٦٧٥	٣٨ ٠٦١	١٥ ٦١٤
١٩٨٦	٥٦ ٤٩٤	٤١ ٢٧٦	١٥ ٢١٨	٥٥ ١٢١	٤٠ ٨٣٣	١٤ ٢٨٨
١٩٨٧	٥٩ ١٠٤	٤٣ ٤٠٢	١٥ ٧٠٢	٥٧ ٠٢٤	٤٣ ٠٨٢	١٣ ٩٤٢
١٩٨٨	٦٠ ٠٩٠	٤٤ ٤٤٠	١٥ ٦٥٠	٥٧ ٨٠٧	٤٣ ٨٦٨	١٣ ٩٣٩
١٩٨٩	٦١ ٢٨١	٤٥ ٤٢٣	١٥ ٨٥٩	٥٩ ٤٢٤	٤٥ ٥٧٦	١٣ ٨٤٩
١٩٩٠	٦٢ ٥٤٧	٤٦ ٥٥٥	١٥ ٩٩٢	٦٠ ٢٥٢	٤٦ ٧٦٣	١٣ ٤٨٩

المصادر: IBGE - **تعدادات ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٩١، وبيانات** PNAD **للفترة ١٩٧٢-١٩٩٠ مع تعديلات** DME/SAE.

الجدول ٣

عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات وقيمة دخلهم الشهري تبعا للجنس وفئة الدخل الشهري[أ]

فئة الدخل الشهري	عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات			قيمة متوسط الدخل الشهري لمن تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
المجموع	١١٠ ٢٥٠ ٢١١	٥٣ ٤٩٣ ٥٩٩	٥٦ ٧٥٦ ٦١٢	٥٩٤	٩٣٠	٢٧٦
راتب أقصاه نصف الحد الأدنى للأجور	٩ ٢٧٣ ٨٢٣	٣ ٥٠٩ ٩٨٠	٥ ٧٦٣ ٨٤٣	٧٧	٨٤	٧٤
راتب مساو لنصف الحد الأدنى للأجور الى ما يعادل كامل قيمة الحد الأدنى للأجور	١٢ ٢٩٣ ٠٥٢	٦ ٥٦٤ ٤٩٦	٥ ٧٢٨ ٥٥٦	٢٠٣	٢٠٥	٢٠٠
راتب معادل لقيمة الحد الأدنى للأجر الى مثليه	١٥ ١١٩ ٧٥٤	٩ ٣٥٦ ٨٧٥	٥ ٧٦٢ ٨٧٩	٣٤٦	٣٤٨	٣٤١
راتب معادل لضعف الحد الأدنى للأجر الى ٣ أمثاله	٨ ٦٦٠ ٢٧٩	٥ ٨٩١ ٩٩٤	٢ ٧٦٨ ٢٨٥	٥٩٣	٥٩٤	٥٩١
راتب قيمته من ٣ الى ٥ أمثال الحد الأدنى للأجر	٨ ٣٨٨ ٠٨٧	٦ ٠٤٤ ٦٦٦	٢ ٣٤٣ ٤٢١	٩٥٦	٩٥٩	٩٤٩
راتب قيمته من ٥ الى ١٠ أمثال الحد الأدنى للأجر	٦ ٤٢٤ ٢٧٢	٤ ٨٠٣ ٣٢٧	١ ٦٢٠ ٩٤٥	١ ٧٣١	١ ٧٣١	١ ٧٣٠
راتب قيمته من ١٠ الى ٢٠ مثل الحد الأدنى للأجر	٣ ٤٥٧ ٠٦٧	٢ ٨٣٣ ٠١٤	٨٢٤ ٠٥٣	٣ ٣٠٨	٣ ٣١١	٣ ٢٩٧
راتب يزيد عن ٢٠ مثل الحد الأدنى للأجر	٢ ٢٢١ ٨٥٨	١ ٨٦٩ ١٨٣	٣٥٢ ٦٧٥	٩ ٨٣٣	٩ ٩٠٠	٨ ٢٢١
بدون دخل	٤٣ ٩٤٣ ٦٧٩	١٢ ٥٠٥ ٦٢٩	٣١ ٤٣٨ ٠٥٠	-	-	-
من لم يقدموا إقرارات ضريبة الدخل	٤٦٨ ٣٤٠	٣١٤ ٤٣٥	١٥٣ ٩٠٥	-	-	-

المصدر: PNAD 1989 - IBGE

(أ) بما في ذلك الأشخاص الذين تشكل الاستحقاقات مصدر دخلهم الوحيد.